

جائحة كوفيد-19 و العنف الموجه ضد النساء في المغرب

قام مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بتطوير أداة لتحليل النوع الاجتماعي أطلق عليها اسم "B.A.P.R.I".
تسمح هذه الأداة عند تطبيقها على أزمة كوفيد-19 بتسليط الضوء بشكل خاص على مختلف الطرق التي تؤثر
من خلالها هذه الأزمة على أنواع العنف الموجه ضد النساء.

تحليل جائحة كوفيد-19 من منظور النوع الاجتماعي:
تركيز على أشكال العنف الموجه ضد النساء

1

الاحتياجات

كيف تؤثر أزمة كوفيد-19 على
الاحتياجات الأمنية للنساء ضحايا
العنف؟

- « بينما صرحت 52٪ من النساء المغربيات في عام 2019 أنهن تعرضن للعنف المنزلي، ثبت في العديد من البلدان أن أزمة كوفيد-19 تؤدي إلى تنامي العنف ضد المرأة.
- « النساء ضحايا العنف في مراكز الإيواء الجماعية معرضات بشكل خاص للإصابة بالفيروس.
- « من المرجح أن يؤدي انعدام الأمن الاقتصادي والغذائي المرتبط بأزمة كوفيد-19 إلى تعزيز اعتماد النساء الأكثر هشاشة على الشريك العنيف.
- « يشكل الحجر الصحي أرضية مواتية لبروز مختلف أشكال العنف ضد المرأة، وتكرار حدوثه وتصعيده.
- « من المرجح أن يؤدي التوتر المرتبط بهذا الوضع إلى إحياء الصدمات النفسية لدى النساء ضحايا العنف ومرتكبي العنف على حد سواء.
- « يوجد خطر متزايد للتسلط والتحرش عبر الإنترنت، في سياق كانت فيه هذه الظاهرة من قبل تطلال 14٪ من النساء في المغرب.

الولوج

كيف تؤثر أزمة كوفيد-19 على وولوج
النساء ضحايا العنف إلى خدمات العدالة
والأمن؟

- « لا تجرؤ النساء ضحايا العنف على الخروج.
- « لا تتوفر النساء ضحايا العنف بالضرورة على المعلومات بشأن إجراءات فتح الخدمات التي يمكنهن اللجوء إليها من أجل الحصول على المساعدة.
- « إن تضافر القدرة المحدودة على التنقل والتوافر المحدود للخدمات وزيادة المراقبة التي يمارسها الشريك العنيف يقللون من قدرة النساء ضحايا العنف على الإبلاغ عن الحوادث. وهذا ما يفسر تراجع عدد الشكايات الذي شهده المغرب خلال فترة الحجر الصحي.
- « أدى إغلاق المدارس إلى صعوبة أكبر في تحديد حالات العنف ضد الفتيات (والفتيان).
- « قد تتعرض خدمات الرعاية الطبية والمساعدة المقدمة للنساء ضحايا العنف إلى الانقطاع أو تزايد في عبء العمل، وبالتالي قد تصبح صعبة الولوج.

المشاركة

هل يتم إشراك النساء ضحايا العنف،
بشكل مباشر أو غير مباشر، في
الاستجابة لجائحة كوفيد-19؟

- « لا تتوفر بالضرورة لجان الخبراء والخبيرات التي تم وضعها من أجل تنوير وتوجيه السياسة الحكومية في مجال الاستجابة لجائحة كوفيد-19، على الخبرة اللازمة لمراعاة مسألة العنف الموجه ضد النساء.

الموارد

هل تراعي الموارد المخصصة
للاستجابة لجائحة كوفيد-19 احتياجات
النساء ضحايا العنف بشكل مناسب؟

- « على المدى القصير، قد يتم تحويل الموارد المادية، والبشرية والمالية المخصصة عادة للتكفل بالنساء ضحايا العنف من أجل تلبية أولويات أخرى.
- « على المديين القصير والمتوسط، هناك خطر أن تصبح الموارد المادية، والبشرية والمالية المخصصة للعنف الموجه ضد النساء غير كافية لتلبية الاحتياجات نظرا للزيادة المتوقعة في الحوادث المرتبطة بهذا النوع من العنف.
- « تجاه التنامي المتوقع لعدد الحوادث وخطورتها، قد يواجه الطاقم المتخصص في التكفل بمختلف أشكال العنف توترا وضغطا متزايدا ونقص في القدرة على التكفل بالضحايا بطريقة نوعية.
- « لا يمكن للنساء، اللواتي لا يتوفرن على بطاقة راميد، الولوج إلى معظم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تم وضعها في حين أنهن أكثر هشاشة وعرضة لمختلف أنواع العنف.

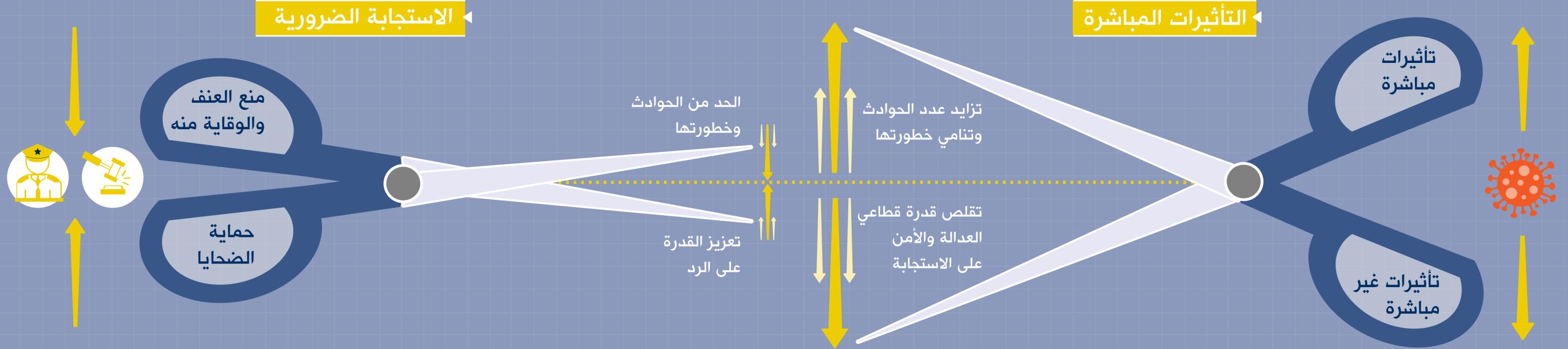
الأثر

ما هو الأثر المباشر أو غير المباشر
لجائحة كوفيد-19 على النساء ضحايا
العنف؟

- « نظرا لمكانتهن في سوق العمل، تعتبر النساء بشكل خاص أكثر هشاشة وعرضة للأزمات الاقتصادية.
- « إن تعزيز مختلف أشكال اللامساواة القائمة من شأنه أن يعرضهن بشكل أكبر لمختلف أنواع العنف سواء داخل المنزل أو خارجه.
- « قد يواجه الرجال ضحايا الأزمة الاقتصادية نوعا من الانتقاص، والتشكيك في دورهم الاجتماعي وفي رجولتهم. وهذا ما قد يسهل السلوكيات العنيفة. وبالتالي، قد يصبح من الأصعب تطبيق الأوامر التقييدية المنصوص عليها في القانون 13.103.
- « من الممكن أن تؤدي السلطات المتزايدة الممنوحة للأشخاص المكلفين بتطبيق الحجر الصحي، إلى تفاقم هشاشة الساكنة.
- « إن معالجة حوادث العنف الموجه ضد النساء قد تبدو، بشكل خاطئ، كأولوية ثانوية.
- « يمكن أن يؤدي ترخيص الخروج الممنوح لشخص واحد داخل الأسرة المعيشية، بحكم الواقع، إلى احتجاز أكبر للنساء.

التداعيات بالنسبة لقطاعي العدالة والأمن
تأثيرات جائحة كوفيد-19

2



وهكذا، يواجه قطاعا العدالة والأمن ما يمكننا أن نشبهه بأزمة المقص (الفجوة الكبرى): يواجه تزايد الاحتياجات في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، انخفاضاً متزامناً في القدرة على تلبية تلك الاحتياجات.

وفي مواجهة هذا الوضع، فإن الرهان المطروح أمام الفاعلين في قطاعي العدالة والأمن يتمثل في إغلاق المقص أو بعبارة أخرى تجسير هذه الفجوة.

ويمكن إطلاق هذه الحركة بتفعيل رافعتين رئيسيتين للعمل: الوقاية من العنف من جهة؛ وحماية الضحايا من جهة أخرى.

على المديين القصير والمتوسط، تساهم جائحة كوفيد-19، من خلال تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، في تفاقم التفاوتات بين النساء والرجال وتشجيع تنامي حوادث العنف ضد المرأة.

وفي الوقت نفسه، يدفع سياق الأزمة إلى الحد من قدرة قطاعي العدالة والأمن على الاستجابة بفعالية وكفاءة لهذه الحوادث. فعلى المدى القصير، أدى سياق هذه الأزمة الصحية إلى جعل استجابة قطاعي العدالة والأمن أكثر صعوبة. وعلى المدى المتوسط، قد تصبح قدرات الاستجابة هذه غير متناسبة بشكل كافٍ.

توصيات لضمان فعالية مكافحة العنف ضد المرأة في سياق جائحة كوفيد-19: منع العنف والوقاية منه وحماية الضحايا

توصيات عامة

- « جمع بيانات مصنفة حسب الجنس وكذلك بيانات محددة بشأن حالات العنف ضد المرأة (من خلال لجان التكفل بالنساء ضحايا العنف) بغية تنوير الاستجابة لجائحة كوفيد-19 على نحو أفضل.
- « ضمان إدراج وجهات نظر ومصادر خبرة متنوعة في تطوير وتنفيذ الاستجابات للوباء، بما في ذلك خبراء وخبيرات في قضايا النوع الاجتماعي و/أو متخصصين في العنف ضد المرأة.
- « اعتبار العنف ضد المرأة كمشكلة أمنية ومشكلة مرتبطة بالصحة العمومية؛ تخصيص موارد ملائمة ومناسبة لمعالجتها.
- « اتخاذ تدابير صحية كفيلة بالحد من مخاطر العدوى في مراكز الإيواء الجماعي التي تستقبل النساء ضحايا العنف.
- « وضع طرق بديلة للتواصل لتسهيل عملية التبليغ عن حالات العنف (نظام المكالمات الصامتة، أو الإبلاغ عبر رسائل نصية قصيرة أو واتساب، أو خدمة المساعدة أو نقطة اتصال في الأسواق الممتازة أو الصيدليات، وما إلى ذلك).
- « منح تراخيص لأشخاص مختلفين داخل نفس البيت من أجل الخروج خلال الحجر الصحي بدلا من حصر الترخيص على شخص واحد.
- « نشر المعلومة التي تفيد بأنه الهروب من الزوج العنيف ليس ممنوعا، حتى خلال فترة الحجر الصحي.
- « ضمان استمرارية خدمات الدعم للنساء ضحايا العنف وتعزيز قدرات المؤسسات من أجل تقديم خدمات عن بعد.
- « ضمان ولوج الفئات الأكثر هشاشة من الساكنة للمساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تم وضعها، خاصة في القطاع غير المهيكل.
- « تعزيز الحملات الإعلامية والتوعوية بالعنف ضد المرأة.
- « تشجيع الساكنة برمتها على مناهضة جميع أشكال العنف وعلى مكافحة ظاهرة "المتفرج السلبي".
- « تطوير خطط محلية مناسبة للاستجابة بالتعاون مع الخلايا المحلية للتكفل بضحايا العنف وإشراك القطاع الجمعي

توصيات خاصة موجّهة لقطاعي العدالة والأمن

الشرطة والدرك

- « استعراض حالات العنف المسجلة واتخاذ تدابير احترازية أو رقابية بالنسبة للحالات التي تنطوي على خطر العود أو التصعيد.
- « الانتباه خلال عمليات التدخل والدوريات للإشارات التي تدل على وجود العنف.
- « الانتقال على الفور إلى المنازل في حال التبليغ عن حالة عنف.
- « تجنب معاقبة النساء اللواتي لا يمثلن لتدابير الحجر الصحي عندما تكون تلك النساء في وضعية فرار من زوج عنيف أو هروب من الاستغلال.
- « معرفة جميع الخدمات الموضوعة رهن إشارة الضحايا من أجل تيسير إحالة الأشخاص وفقا لاحتياجاتهم.

القضاء والنيابة العامة

- « الاستمرار في استخدام الإمكانية المنصوص عليها في القانون 13.103 بمنع الجناة المزعومين من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من المكان الذي توجد فيه الضحية أو التواصل معها.
- « تمديد أو تعليق آجال التقادم، وتواريخ انتهاء التدابير المنصوص عليها في الأوامر التقييدية.
- « الشروع فوراً في تحقيقات نزيهة عندما تكون هناك شكوك معقولة في ارتكاب أفعال العنف.
- « تقييم خطر العود بالنسبة للأشخاص الذين ارتكبوا من قبل أفعال العنف بغية تفادي تعريض الضحايا للخطر؛ إخبار الضحايا بشكل منهجي عن الإفراج عن الأشخاص المعنيين، عند الاقتضاء.
- « إعطاء الأولوية لحالات العنف التي تنتظر المعالجة.